"واقع الهجرة غير الشرعية في ولاية تمنراست"

أ.شوقي نذير
المركز الجامعي أمين العقال الحاج موسى
أق أخموك- تمنراست

تمهيد

تعتبر مسألة الهجرة السرية عند الدول من أكبر المعضلات الاجتماعية في هذا العصر، لما لها من أبعاد اقتصادية، سياسية، اجتماعية وثقافية...، كونها عمت كافة دول العالم، وأصبحت الشغل الشاغل لدى الحكومات أبتعها، إذ هي سلاح فتاك يهدد الأمن والاستقرار، إذ تصنف الثانية بعد جرائم الإرهاب[1] خطورة، جعلتها تبحث جاهدة عن طرق وسبل وسياسات كفيلة لمواجهة هذه الظاهرة ونتائجها؛ ردعا وحدا وقاية،

هذا؛ وإن الجزائر كغيرها من الدول، عرفت بروز ظاهرة الهجرة غير الشرعية، بالنظر لموقعها الاستراتيجي إذ هي بوابة أوربا، وهي حلقة وصل بين القارتين الإفريقية والأوربية، مما جعلها نقطة عبور لمواطني دول جنوب الصحراء إلى أوربا، ورغم الطاقات التي تجندها الجزائر في سبيل حراسة محكمة لحدودها، ومع ذلك فإنها تشهد عدة اختراقات من هذه الفئة، نظرا لطبيعة الرقعة الجغرافية، الأمر الذي جعل منها بلدا مستقبلا للمهاجرين غير الشرعيين، وبخاصة المناطق الحدودية كولاية تمنراست، إذ يظن الزائر للوهلة الأولى ولكثرة المهاجرين أنه بإحدى دول جنوب إفريقيا، حتى إن بعض المظاهر الحياة الاجتماعية والأعراف الخاصة بالأفارقة تجدها منتشرة في تمنراست، سواء في الملبس أو في المأكل (يلاحظ انتشار مطاعم لبيع اللحم المشوي على الجمر بالطريقة الإفريقية ما يسمى **بالماينامة**)، وحتى السماع إذ نجد انتشارا واضحا للأغاني الإفريقية، ولو تسنى لأحد ولوج بعض الأحياء لجزم يقينا غير حانث أنه ليس في بلد لسانه عربي.

تشير الإحصائيات الرسمية أن عدد المهاجرين إلى ولاية تمنغست من الدول المتاخمة في تزايد مستمر ومن مختلف الأعمار والأجناس سعيا وراء تحقيق الرزق أو الأمن أم سعيا وراء العبور إلى بلاد ما وراء البحار كدول أوربا أو حتى المتاخمة للبحار كالساحل الجزائري، من هذه الإحصائيات رصد اثنين وعشرين ألف مهاجر غير شرعي بالجزائر متورط في جرائم كبيرة مختلفة[2].

إن ولاية تمنغست بصفة خاصة والجزائر بصفة عامة، منطقة ثلاثية الأبعاد من خلال عملية الهجرة، فهي مقسمة إلى: منطقة مقصودة من قبل المهاجرين ومنطقة عبور إلى دول ما وراء البحر، ومنطقة عبور بجنوبها الصحراوي الكبير إلى شمالها الساحلي[3].

تقع ولاية تمنراست بأقصى الجنوب الجزائري على ارتفاع يقدر بـ:1377م عن سطح البحر، بمساحة قدرها: 556.185 كلم^2 ، يحدها من الشمال ولايتي ورقلة وغرداية ومن الشرق ولاية إليزي ومن الغرب ولاية أدرار ومن الجنوب دولتي المالي والنيجر، وتمتاز عن غيرها من ولايات الجنوب بطقسها المعتدل صيفا وشتاء، وبتساقط الأمطار صيفا، يقطنها 170.778 نسمة، حسب إحصائيات سنة 2007م[4] ، منها أكثر من 94162 نسمة تقطن الولاية عبر مختلف الأحياء، حيث توجد بعض الأحياء منها التي يغلب عليها سكان من ولايات الشمال وبها أحياء خاصة بعائلات معينة من المنطقة، وبها أحياء يغلب عليها السكان الأصليون أو المحليون، وبها أحياء يغلب عليها الأفارقة...، أما تركيبة المجتمع بتمنراست فمنها: الشرفة والمرابطين والبيضان والطوارق[5].

إن الحركة النشطة للتجارة وتنقل الأشخاص من مختلف الأجناس والأعراق ليس شيئا جديدا على المنطقة، فلطالما كان هناك واصل بين مجتمعات وثقافات مختلفة على مستوى ولاية تمنراست، وكان الأمر قبل ترسيم الحدود الدولية مألوفا، فنشأت علاقات عائلية بين سكان أقاليم مختلفة، وبعدها أصبح تنقل الأشخاص والبضائع يتم في إطار احترام سيادة الدولة، وبارتباط المشاكل الاقتصادية من جهة بالجانب السلالي أو الوحدة القبلية التي تفرض التواصل بغض النظر عن الحواجز الحدودية من جهة أخرى، بدأ يظهر ويتبلور للوجود مفهوم الهجرة غير الشرعية أو السرية[6].

الإحصائيات الإجمالية لدخول وخروج الأجانب من 2001.01.01 إلى 2009.12.31 (7 - 8)

الطرق	السنة	الأجانب	
		دخول	خروج
البرية	2001	64570	59423
	2002	84299	77860
	2003	122083	112608
	2004	132385	125418
	2005	160665	152422
	2006	150802	143574
	2007	139978	133871
	2008	181488	172979
	2009	243679	232034

من هذا الجدول نتبين كثافة حركة تنقل الأشخاص على الحدود البرية الجزائرية للتسع السنوات الأخيرة، والملاحظ على هاته الإحصائيات أن نسبة الأجانب الوافدين على الجزائر يفوق دائما نسبة الظاعنين، فضلا عن ذلك فإن نسبة الوافدين تزداد كذلك بصفة مستمرة عبر السنوات.

وفضلا عن هذا وذلك، فإننا ومن الجدول نستنتج بعض الإحصائيات المهمة بالنسبة للمهاجرين غير الشرعيين الذين يدخلون بصفة نظامية وقانونية، وبعدها تصبح إقامتهم في التراب الوطني غير الشرعية، لانتهاء أجل الإقامة، وهذا بطرح عدد الأجانب المهاجرين الداخلين أو الوافدين على التراب الوطني من عدد المهاجرين الأجانب الخارجين منه، نجد نسبة عدد المقيمين بطريقة غير شرعية وغير قانونية في التراب الوطني.

السنة	عدد المقيمين بطريقة غير شرعية في الجزائر
2001	5147
2002	6439
2003	9475
2004	6967
2005	8243
2006	7228
2007	6107
2008	8509
2009	11645
المجموع	69760

إحصائيات إجمالية للمهاجرين السريين إلى مدينة تمنراست خلال سنوات:2000-2004[9]

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004
العدد	5430	6714	4776	6683	10702
اتجاه التغير	/	+	-	+	+
النسبة (كل سنة مقارنة بالتي قبلها)	/	% 23.64	% 28.86	39.92 %	60.13 %

يبين لنا الجدول نسبة زيادة المهاجرين غير الشرعيين إلى ولاية تمنراست وبخاصة في السنوات الأخيرة، إذ نجد أن الزيادة كانت معتبرة ولافتة للانتباه.

ومن آخر الإحصائيات التي حصلت عليها شفاهة من مصادر عليمة أن نسبة المهاجرين غير الشرعيين زادت في سنتي 2008/2007 بنسبة 42 % وفي سنة 2009 زادت بنسبة 38 %.

أولا: صور الهجرة السرية في ولاية تمنراست:

حسب بعض الجهات العارفة بأحوال ولاية تمنراست فإن أعداد المهاجرين السريين المتواجدين على تراب الولاية يقدر بحوالي: 20.000 نسمة من 35 جنسية إفريقية أو أكثر أي أنهم يشكلون ثلث (1/3) السكان الجزائريين بمدينة تمنراست[10].

وإن تفاقم ظاهرة الهجرة غير الشرعية وبصورة كبيرة في أوساط الشباب الإفريقي بدءا من مالي، النيجر...الخ، أقلق الجو العام الجزائري لأبعاده التي تنتج عنه، ولعل الذي ساعد على تزايد هذه الظاهرة هو طول الشريط الحدودي البري الذي يبلغ طوله (8122 كلم)، إلى جانب صعوبة التضاريس والمسالك لتحصين الرقابة الحدودية، والموقع الجغرافي، وقربها من القارة الأوربية، فطول الحدود مع النيجر (1300كم)، مالي (7011كم)، هذا الطول الكبير للحدود والذي يصعب مراقبته يشجع المهاجرين السريين على العبور، وإن الحدود البرية من أكثر الطرق استعمالا للتسلل، بالنظر إما لشساعتها أو لقلة كثافة قوات الأمن أو انعدام الحراسة بها[11].

01- التسلل الفردي:

هذا الشكل من الهجرة غير الشرعية يتكرر تقريبا يوميا على المراكز الحدودية، وذلك بتنقل الأشخاص عبر المسالك البرية خاصة التي تقل أو تنعدم بها مراكز المراقبة أو التخفي داخل المركبات لعبور مراكز المراقبة ونقط التفتيش أو استعمال وثائق مزورة أو انتحال شخصية الغير باستعمال جوازات السفر لأشخاص يحملون المواصفات الفيزيولوجية نفسها[12].

إحصائية لحالة الأشخاص غير المقبولين على مستوى الحدود[13]

الأسباب	السنة		
	2007	2008	2009
عدم حيازة تأشيرة الدخول	77	33	26
تأشيرة غير مطابقة	10	4	00
أسباب أخرى	78	69	62
المجموع	165	106	88

إن الملاحظ من هذا الجدول أن نسبة المهاجرين عن طريق الهجرة بصفة فردية أو التسلل الفردي في حالة تراجع تضاؤل وتناقص، ولعل هذا راجع إلى لجوء المهاجرين إلى الصنفين الأخيرين من الهجرة (الجماعية، الشبكات الدولية)، وبخاصة الهجرة عن طريق الشبكات الدولية، لما في الهجرة الفردية من عدم جدوى في كثير من الأحيان، وللخطورة التي تواجه المهاجرين أثناء رحلتهم.

02- التسلل الجماعي:

يتم في شكل جماعات عبر وسائل النقل ووثائق السفر المزورة، ويكون اللجوء إلى هذا الشكل لما له من الوسائل الضرورية للنقل، وللمعرفة الدقيقة لأفراد الجماعات بشعب الصحراء وللدراية الكاملة بالمسالك والطرق الصحراوية، ولتوفرها على شبكة واسعة من أهالي المناطق المتاخمة، الذين يوفرون لهم المأوى والإقامة، وهم بمثابة المرشدين أثناء عملية التنقل[14] ، وهاته الطرق صعبة للغاية تؤدي في كثير من الأحيان إلى وفاة أصحابها، إذ يتحدث أحد المهاجرين على المعاناة الشديدة التي مر بها ومن كانوا معه أثناء خرق الحدود على متن الشاحنة التي حملتهم من بلدة (كيدال) بمالي إلى أول محطة لهم في الجزائر، ثم ضاعت في عمق الصحراء الجزائرية، وعن قضائهم أربعة أيام من دون أكل وبقليل من الماء فقط، متحصرا على رفقائه الذين ماتوا من شدة المعاناة[15].

03- الشبكات الدولية للهجرة غير الشرعية:

لم تعد الهجرة غير الشرعية تظهر بالصورة التقليدية التي كانت سائدة في أواخر الثمنينات وبداية التسعينات، والتي كانت تعتمد على محاولات فردية أو مجموعة قليلة من الجانحين، تتدبر أمورها بمعزل، بل أخذت هذه الظاهرة أسلوبا خطيرا بظهور شبكات متخصصة مهيكلة ومنظمة يصعب الكشف عنه، معتمدة على إمكانيات مادية وبشرية تتجلى المادية في الأموال وسائل النقل والاتصال والإيواء، وبشرية إذ تضم تشكيلة هرمية وتنظيمية محكمة في توزيع المهام، وغالبا ما تكون عصابات المافيا المختصة في المتاجرة بالمخدرات والأسلحة، وهذا بسبب الأموال الطائلة التي تدرها من وراء التهريب، إذ تصل تكاليف جواز سفر مزور أو جواز سفر سليم عليه تأشيرة الدخول مزورة إلى حدود ألف وخمسمائة دولار (1500)[16] مقارنة بالجزاءات

العقابية غير الردعية[17] ، والمطلق عليها مصطلح عصابات التهريب البشري والذي يعرف على أنه "**تدبير الدخول غير المشروع لشخص ما أو عدة أشخاص إلى دولة أخرى ليست موطنا له أو لا يعد من المقيمين الدائمين فيها، من أجل الحصول بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على منفعة مالية أو منفعة أخرى من دون تقديم أيه ضمانات أمنية وصحية خلال رحلة التهريب**".

يلعب المهربون دورا ابتزازيا في استغلال ظروف طالبي الهجرة،[18] فضلا عن هذا فإنها تفرض عليهم تهريب بعض الأشياء والسلع المحظورة من وإلى الجزائر، وهذا كله باتخاذ مسالك وطرق ملتوية لتفادي مراكز مراقبة الحدود (مركز برج باجي مختار، مركز تين زواتين) عن طريق استعمال سيارات رباعية الدفع (أربع سيارات في الغالب) تتقدمهم سيارة مراقبة لأصحابها هواتف رقمية من نوع (ثريا) تفاديا لكل دوريات حرس الحدود المتحركة، وبعدها يتم إنزال هؤلاء على بعد حوالي (50 كلم) من مقر الولاية أي مدينة تمنراست، مواصلين السرى على الأقدام، هذا بالنبسة للمهاجرين من دولة مالي، أما من دولة النيجر فإن مركز المراقبة الثابت متواجد بمدينة عين قزام متخذين بعض الأودية والمسالك للوصول من مدينة تمنراست إلى مدينة جانت ثم مدينة إليزي قاصدين مدينة ورقلة[19].

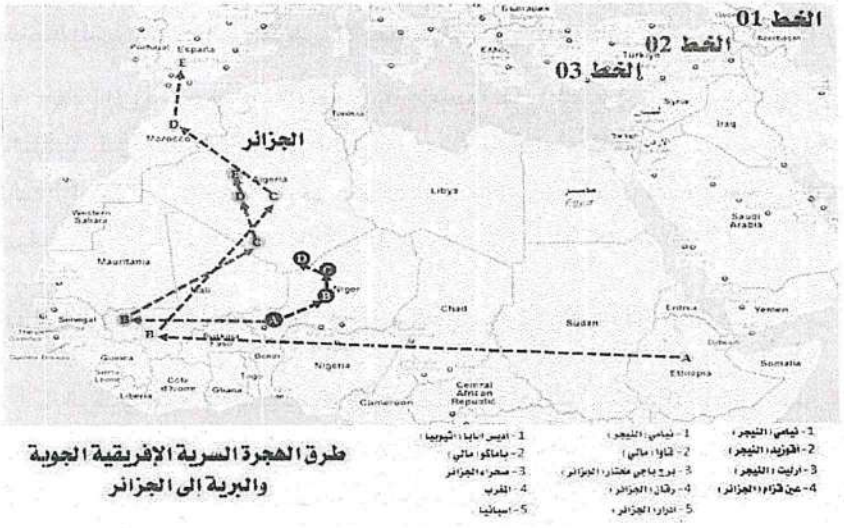

طرق الهجرة السرية الإفريقية الجنوبية والبرية إلى الجزائر

و لعل الغالبية يفضلون طريق مالي لحصولهم على جوازات سفر مقابل مبالغ مالية، وهذا التوجه سببه إعفاء حاملي جواز السفر لدولة مالي من تأشيرة الدخول للجزائر[20].

لقد قامت المصالح الأمنية بولاية تمنراست بتفكيك شبكة دولية لتهريب المهاجرين غير الشرعيين، وهي شبكة باكستانية دولية لديها فرع بالجزائر تعمل على إجلاء رعايا آسيويين بطريقة غير شرعية إلى أوربا مرورا من نيامي جوا، ثم مالي برا، للدخول بعد ذلك إلى الجزائر بنية العبور إلى المغرب وصولا للضفة الشمالية للبحر الأبيض المتوسط، وبالضبط إلى إسبانيا[21]، (هذا بالنسبة لولاية تمنراست فقط، إذ تم الكشف عن مثل هاته الشبكات في عدة ولايات الوطن)، وقد اكتشفت المصالح الأمنية لهذه الشبكات مع ما خلفته من مظاهر جد سيئة، وبخاصة من الناحية الجنسية[22].

ولعل الذي ساعد على استفحال هذه الظاهرة بالجزائر وتجذرها احتواء ظاهرة الإرهاب الوقت كله (العشرية السوداء الدموية التي أهلكت الحرث والنسل)، واعتكاف المصالح الأمنية "السلطات الجزائرية" على مواجهتها[23]، مع سرعة انتشارها ليس في الجزائر فحسب، وإنما في العالم كله.

إن هذا الصنف من الهجرة غير الشرعية خطر جدا لكونه يتضمن أو يمارس من خلاله عدة جرائم منها: جرائم التزوير المحررات الإدارية بأنواعها[24]، تزوير الأوراق النقدية، التهريب، جرائم العرض، الاعتداء والسرقات إلى جانب المخدرات وغيرها...

أضف إلى ذلك أن هذا النوع يشكل تهديدا على الصحة العامة، باعتبارها عاملا مباشر في نقل ونشر الأمراض والأوبئة، وبخاصة وباء وطاعون العصر مرض فقدان المناعة (السيدا)[25]، كما تتولد عنها عدة آفات اجتماعية وبخاصة السحر والشعوذة السرقة[26] وغيرها من الآفات والأمور الكارثية التي تفتك بالمجتمع[27].

ثانيا: فئات أو مظاهر المهاجرين السريين في ولاية تمنراست:

ذكرنا سلفا وفي التمهيد أن ولاية تمنغست بصفة خاصة والجزائر بصفة عامة، منطقة ثلاثية الأبعاد من خلال عملية الهجرة، فهي مقسمة إلى: منطقة مقصودة من قبل المهاجرين ومنطقة عبور إلى دول ما وراء البحر، ومنطقة عبور بجنوبها الصحراوي

الكبير إلى شمالها الساحلي، ومن خلال هذا، فإن هؤلاء المهاجرين يقسمون إلى قسمين من خلال مظاهر وصور تواجدهم في الولاية:

01) المهاجرون مريدي الاستقرار بالولاية:

تشكل هذه الفئة نسبة كبيرة من رعايا دولة النيجر، ودولة مالي وأقليات من دول أخرى، يشتغلون بمهن مختلفة ومتنوعة على تراب الولاية، فتجد النيجريين مشتغلين بمطاعم المسماة محلات الميناما (شواء اللحم بالطريقة النيجيرية، عن طريق الجمر ومضافا إليه بعض البهارات الإفريقية)، وبعض الأكلات الإفريقية، وبمحلات الخياطة وبمحلات الحدادة المعدنية والتلحيم وبمستودعات تصليح السيارات وبخاصة في بعض الأحياء.

يقيم المهاجرون من هذه الدولة بشكل جماعي لكن ليس بصفة المكتظة التي يعيشها المهاجرون النيجريون، (خمسة ،05، أفراد على الأكثر في الغرفة الواحدة)، ونظرا لعدم صعوبة العمل الذي يمارسه الماليون فإنهم يستقرون لفترة أطول من نظرائهم النيجريين، فضلا عن اعتبار بعد الرحلة وغلاء الكلفة.

أما النيجيريون فيشتغلون بصورة كبيرة في ورشات البناء، ونجد أن المقاولين الجزائريين عادة ما ينصرفون إلى هذه الفئة في مثل هاته الأعمال لكونها تتطلب جهدا عضليا كبيرا، ومع هذا فإنهم يتقاضون أجورا بخسة، يرمي من ورائها المهاجر إلى كسب قوت يومه فقط، فضلا عن هروب أرباب هؤلاء المقاولات من بعض الإجراءات القانونية التي تلزمه بدفع بعض المبالغ المالية (الضمان الاجتماعي)، وأيضا المحلات التجارية كالمطاعم والتلحيم.

نجد كذلك بعض المهن التي يمتهنها المهاجرون غير الشرعيين والمستقرون بالولاية منها تصليح الدراجات الهوائية والنارية، والأحذية، وهذا النوع من الأعمال يفضله الكثير منهم لقلة الجهد المبذول فيه، مقارنة بالأرباح التي تدرها، وهذا بسبب انتشار مثل هذا النوع من وسائل النقل في الولاية.

يمكث هؤلاء المهاجرون في أحياء خاصة، إذ يقومون باستئجار الشقق للإقامة بها بصفة جماعية (عشرة ،10، أفراد في الغرفة الواحدة)، وتكون زيارتهم لوطنهم الأصلي بصفة دورية من أجل تفقد عائلاتهم وأخذ بعض عائدات العمل.

لعل كثرة هؤلاء المهاجرين السريين والمستقرين هو أن سكان الولاية– الاستثناء يؤكد القاعدة - قد سهلوا لهذه الفئة العيش بالولاية لأطماع مادية، لأن التعامل معهم مربح جدا.

إن هذا الأمر الأخير والمتمثل في كثرة تعامل سكان الولاية مع هاته الفئة إنما هو معوق كبير جدا أمام الجهود المبذولة من أجل القضاء على ظاهرة الهجرة غير الشرعية، خاصة وأن ضخامة التكاليف المادية ترهق كاهل خزينة الدولة إذ بلغت مصاريف نقل المهاجرين السريين فقط خلال فترة ستة أشهر الأولى من سنة 2006م مبلغا ماليا قدره: 10.944.000 دج[28] ، ليكون معدل المصاريف **النقل وحده** شهريا: 182.400 دج، ولعله الأمر الذي عسر مهمة المصالح الأمنية في ذلك، وستبقى إن لم نجد حلا لهذه المعضلة.

02) المهاجرون مستعملي الولاية منطقة عبور:

عادة يكون هؤلاء المهاجرون من دول نيجيريا وغانا والبنين وجنوب إفريقيا والكوديفوار ودول أخرى، تنقلاتهم قليلة على مستوى الولاية لا يمارسون النشاطات التجارية وبخاصة ذوات الجهد العضلي إلا نزيرا، ويكون موردهم المالي عن طريق الأموال التي يقوم بتحويلها أهاليهم عن طريق شبكات الويستن يونين لتحويل الأموال، ومن عمليات التزوير والسرقة والاحتيال... يتواجدون بكثرة في مقاهي الانترنيت والهواتف العمومية، ولهم أماكن خاصة بالولاية وبخاصة المنعزلة والمتخفية إذ يقيمون بها ويقومون فيها بتحويل العملات الصعبة وشراء وبيع جوازات السفر، وشؤون سفرهم كلها كمواعيدها ووسائلها، بغية بلوغ الحدود المغربية الجزائرية وبالتحديد مدينة مغنية للاتصال بشبكات متخصصة في نقلهم إلى المغرب ثم إلى إسبانيا كما ذكرنا أعلاه[29].

إن هذا النوع من المهاجرين غير الشرعيين كثر بصورة ملفتة، ولم يتوقف الأمر على الأجانب الأفارقة، وإنما تعداه إلى وفود مهاجرين سريين من دول أخرى كدول آسيا عبر الحدود المالية والهند وباكستان وبنغلداش عبر الحدود النيجرية[30] ، وقد قامت المصالح الأمنية بتفكيك العديد من هاتة الشبكات الدولية[31].

إحصائيات إجمالية تبين بعض جنسيات المهاجرين وعن نسبها عبر سنتي 2005/2004م[32]

السنة / الجنسية	2004	2005	
	العدد	العدد	المقارنة
مالي	3515	4801	% 26.78
النيجر	3966	5953	% 33.37
الهند	07	59	% 97.77
بنغلاداش	56	314	% 05.08
باكستان	/	35	/
جنسيات إفريقية أخرى	2790	1739	% 37.67
المجموع	10334	12901	% 37.67

يبين لنا الجدول ظهور بعض جنسيات أسيوية للمهاجرين غير الشرعيين كالهند وبنغلاداش وباكستان، مع زيادة نسب المهاجرين غير الشرعيين من جنسيات إفريقية.

ثالثا: أسباب وآثار الهجرة غير الشرعية بولاية تمنراست:

01- **الأسباب:** إن من بين الأسباب الدافعة للهجرة غير الشرعية إلى ولاية تمنراست خاصة هو ضعف اقتصاد غالبية الدول الإفريقية وبخاصة الدول المجاورة، ووجود علاقات عرقية قبلية قوية بين شعوب المنطقة، إضافة للأسباب الطبيعية والمناخية للدول المجاورة، مع موقع ولاية تمنراست الاستراتيجي من حيث حركة الهجرة أو المهاجرين أو من حيث الحركة الصناعية والتجارية للولاية، أضف إليها

استغلال بعض أهالي المنطقة للظاهرة باعتبارها نشاطا مربحا، مما عسر المهمة كثيرا.

02- **الآثار:** إن أبرز الآثار السلبية التي لحقت الولاية من جراء ظاهرة الهجرة غير الشرعية هي: المساس بأمن واستقرار المنطقة، وزيادة بعض الجرائم كالدعارة والسرقة والاعتداء والتزوير واستعمال المزور وجرائم أخرى مختلفة، كالشعوذة وغيرها، والأمراض والأوبئة، كذلك المساس بعادات وتقاليد المنطقة المحلية، مع اختلاط الأنساب بسبب ارتفاع عدد حالات الزواج المختلطة، وزايدة الأعباء الواقعة على عاتق ميزانية الدولة من جراء إيواء وإطعام ونقل المهاجرين السريين، والذي سيؤثر سلبا على برامج التنمية المحلية للولاية، وما ينجر عنها من آثار اقتصادية[33].

إحصائيات إجمالية للآثار السلبية للظاهرة على تمنراست من سنة 1998م إلى 2000م[34]

نوع القضية	عدد القضايا	الجنس		المجموع
		ذكور	إناث	
التزوير	85	801	39	240
الدعارة	50	122	205	327
السـرقة	70	95	02	97
تزوير العملات	05	10	02	12
الضرب والجرح العمدي	12	29	04	33
المخدرات	10	23	02	25
مخالفة قوانين الصرف	03	09	00	09
التهريب	10	25	01	26
القتل العمدي	02	02	00	02
الضرب والجرح المفضي للوفاة	01	01	00	01
المجموع	385	1115	313	1428

يبين هذا الجدول عدد الجرائم التي تورط فيها المهاجرون غير الشرعيين، وبخاصة الأفارقة (20 جنسية)، ويظهر لنا مدى تفاقم نسبة الجرائم بالولاية من جراء الظاهرة.

الخاتمة

لا ييأس المهاجر غير الشرعي من المجازفة رغبة في عيشة يحسبها هنية، ويظنها علية، ولا تيأس المصالح الوطنية من رد هؤلاء الذين يحدوا بهم الأمل، جازمة بمدى وحجم الضرر الذين يسببونه.

إن تعداد المهاجرين غير الشرعيين يزداد يوما بعد يوم، في ظل تطور وتنظيم عملياتهم للهجرة، فهذه الظاهرة كما رأينا تطورت من العمليات الفردية العشوائية، إلى الشبكات الدولية المحكمة التنظيم، والتي تنضم تحت لوائها قاعدة كبرى في أوساط المجتمع المحلي.

إن هذه الشبكات ما وجدت نجاحها، وما حققت أغراضها، لو لم تجد من يحتضنها من سكان الولاية، الذين يحسبون – قصرا في نظرهم، وقلة في ذات يدهم- أن التعامل مع مثل هؤلاء (المهاجرين غير الشرعيين) إنما هو ثراء مريح، وربح سريع، خروجا من دائرة الفقر والبؤس، وتحصيل للعملة الصعبة المغرية، فقصرت نظرتهم في جلب مصالحهم ولم يفكروا في الضرر الذي يلحقونه بالمجتمع وحتى بأنفسهم، إذ لا شك – وانطلاقا- من واقع معيش أن كل من تعامل مع هذه الفئة (المهاجرين غير الشرعيين)، إنما يأتي عليه يوم ،لا محالة قريب، يعود عليه إما بالسرقة، أو القتل، أوجرائم أخرى(ومما علمته من مصادر عليمة أن نسبة المهاجرين السريين المتورطين في جرائم المخدرات زادت بنسبة 10 %، أما أنا بالنسبة لجريمة السرقات فإن نسبتهم زادت بـ: 05 %) فيأتي على كل ما جناه، تاركا إياه إما صفر اليدين، أو في قاع الحسرتين حسرة الأسى وحسرة العقوبة القانونية (حبس/سجن/غرامة مالية).

وعليه فإن جهود الدولة الجزائرية للقضاء من ظاهرة الهجرة غير الشرعية لا يمكن أن تحصر في استصدار القوانين الردعية، وزيادة الغرامات المالية، أو إبرام الاتفاقات الدولية أو الجهوية أو حتى الثنائية، وإنما وجب أن تمتد إلى أوساط المجتمع وأن تسبر

أغواره، وتتغلغل فيه، فتنشر الوعي بين شرائحه وجنباته، موضحة حجم الكارثة في التعامل مع هاته الفئة، والأضرار التي يجنيها في حال احتضان مثل هاته الظواهر، إذ لو هجر المجتمع المهاجرين السريين، نافرين ومنفرين منه، محاصرينه، لما وجد (المهاجر غير الشرعي) بيتا يأويه، أو نشاطا يسترزق منه، فييأس من محاولة الكرة ولن يجازف مرة أخرى، ضاربة الأمثلة من أرض الواقع لا الانغلاق على نفسها.

هوامش:

1- مهدي بن شريف: تفاقم ظاهرة الهجرة السرية بالجزائر، مجلة الشرطة، العدد88، سبتمبر 2008م، ج01، ص48.

2- توقيف 22 ألف أجنبي بالجزائر في السنوات الأربعة، جريدة الخبر الجزائرية، السنة العشرون، العدد5941، بتاريخ 20 مارس 2010م، ص02.

3- الجزائر تحولت من بلد عبور إلى مستقر للمهاجرين السريين، مقال جريدة الوطن، بتاريخ: 2009/06/02م.

4- الموقع الرسمي لوزارة الداخلية والجماعات المحلية الجزائرية

http://www.interieur.gov.dz

5- حبوسي يوسف: المهاجر الإفريقي في الجزائر بين الجذب الثقافي والنفر الإثني دراسة ميدانية بولاية تمنراست مذكرة لنيل شهادة الليسانس السنة الجامعية: 2000/1999، ص 52- 53.

6- حبوسي يوسف: المهاجر الإفريقي في الجزائر بين الجذب الثقافي والنفر الإثني، المرجع السابق، ص 59.

7-

8- الموقع الرسمي للشرطة الجزائرية

.http://www.dgsn.dz/ar/index.php

9- إحصائيات المصلحة الجهوية لشرطة الحدود بتمنراست، ومعرض الشرطة بمدينة تمنراست بتاريخ : 2006.06.29.

10- بودبوس طارق وعريش مختار، واقع الهجرة السرية في الجزائر دراسة حالة – ولاية تمنراست – مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الدراسات الجامعية التطبيقية، جامعة التكوين المتواصل، مركز تمنراست، سنة 2006/2005م، ص 55.

11- مهدي بن شريف: تفاقم ظاهرة الهجرة السرية بالجزائر، المرجع السابق، ج01، ص48 وما بعدها.

12- بودبوس طارق وعريش مختار، واقع الهجرة السرية في الجزائر، المرجع السابق، ص 21.

13- الموقع الرسمي للشرطة الجزائرية .http://www.dgsn.dz/ar/index.php

14- مهدي بن شريف: تفاقم ظاهرة الهجرة السرية بالجزائر، مجلة الشرطة، العدد 89، سبتمبر 2008م، ج02، ص26.

15- جريدة الكترونية (bbcarabic.com)، مقال بعنوان: الجزائر تجذب الأفارقة، والجزائريون يهاجرونها، بتاريخ: 2008/01/09م .

16- جريدة الشروق اليومي الجزائرية، مقال بعنوان: طرد ألف مهاجر غير شرعي من ولاية تمنراست، بتاريخ: 2007/07/27م، ص 02.

17- مهدي بن شريف: تفاقم ظاهرة الهجرة السرية بالجزائر، المرجع السابق ج01، ص48.

18- أ د.عثمان الحسن محمد نور ود.ياسر عوض الكريم المبارك، الهجرة غير المشروعة والجريمة، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض، 1429هـ، 2008م، ص43.

19- خريطة تبين مسارات المهاجرين غير الشرعيين البرية، مأخوذة من بحث دراسة حول الهجرة السرية في الجزائر، أ.الأخضر عمر الدهيمي، الندوة العلمية حول: التجارب العربية في مكافحة الهجرة غير المشروعة، بجامعة نايف للعلوم الأمنية، المملك العربية السعودية، ص25. الملحق رقم: 04.

20- مهدي بن شريف: تفاقم ظاهرة الهجرة السرية بالجزائر، المرجع السابق، ج02، ص27.

21- ف.ل:الهجرة من وإلى الجزائر، مجلة الشرطة، عدد خاص، جويلية 2008م، ص25.

22- ف.ل:الهجرة من وإلى الجزائر، مجلة الشرطة، المرجع السابق، ص25.

23- مهدي بن شريف: تفاقم ظاهرة الهجرة السرية بالجزائر، المرجع السابق ج01، ص50.

24- جريدة القدس العربي: مقال بعنوان: الجزائر: إجراءات جديدية صارمة لردع الأجانب المقيمين بطرق غير شرعية، السنة التاسعة عشرة، العدد 5863، بتاريخ: 10 أفريل 2008م، ص 07، التي نقلت تصريحا لوزير الداخلية والجماعات المحلية الجزائري نور الدين يزيد زرهوني.

25- موقع المشاهير الجزائرية (جريدة الكترونية)، البروفيسور صنهاجي يحذر من الانتشار المتزايد للسيدا بالجزائر، ويصرح قائلا إن تمنراست من المناطق الخطيرة، بتاريخ: 2009/10/21م.

26- جريدة النهار الجديد الجزائرية مقال بعنوان: تمنراست باريس الحراقة الأفارقة و"السوادين" يتحولون إلى رهائن لدى "بارونات" التزوير والدعارة، بتاريخ: 2008/03/15م.

27- كثير من المعلومات الواردة هنا وهناك إنما هي نتاج مقابلات مع أعوان الشرطة والدرك وبخاصة عند إقامة بعض المعارض والأبواب المفتوحة بمدينة تمنراست.

28- معرض الشرطة بمدينة تمنراست بتاريخ : 2006.06.29.

29- انظر أعلاه الصفحة 09.

30- بودبوس طارق وعريش مختار، واقع الهجرة السرية في الجزائر، المرجع السابق، ص52 وما بعدها.

31- ف.ل:الهجرة من وإلى الجزائر، مجلة الشرطة، المرجع السابق، ص26.

32- إحصائيات المصلحة الجهوية لشرطة الحدود بتمنراست، ومعرض الشرطة بمدينة تمنراست بتاريخ : 2006.06.29.

33- إن الهجرة غير الشرعية وفي الوقت الحالي يمكن القول: (وبصفة مؤقتا) إنها تساعد على إقامة الكثير من المشاريع التنموية باعتبارها الممول الأساسي لليد العاملة، باعتبار الولاية تفتقد إلى ذلك، ونقص الكثافة السكانية بالنظر للولاية الكبرى.

34- مجلة الشرطة العدد 62 مارس2001م، ص39.